العرب
السبت 2020/04/25
السنة 42 العدد 11688

شبهات تستر على الفساد تحوم حول حركة النهضة

تدخل محرزية العبيدي لفائدة محتكر يفضح ممارسات الحركة الإسلامية

شدّدت الحكومة التونسية الجديدة برئاسة إلياس الفخفاخ، مع تفشي وباء كورونا، ترسانة العقوبات لمكافحة آفة الفساد المستشرية في البلاد، إلا أن تدخل بعض قيادات الأحزاب السياسية لفائدة التجار ومحتكري السلع الغذائية المدعمة للإفلات من العقاب، يضع التوجهات الحكومية محل تشكيك.

شبهات فساد تربك المجهود الحكومي

تونس – كشفت الناطقة باسم الرئاسة التونسية رشيدة النيفر، الجمعة، وجود تلاعب في توزيع المساعدات الاجتماعية العينية على ضعاف الحال بسبب أزمة كورونا، ما يدعم الشكوك بتدخل أطراف سياسية نافذة في تحديد وجهة هذه المساعدات.

وقالت النيفر في تصريحات لوسائل إعلام محلية الجمعة إنه "تم التلاعب بتوزيع المساعدات الاجتماعية" وهو ما "دفع الرئيس قيس سعيّد إلى الإشراف بنفسه على توزيع المساعدات في عدد من المناطق".

وينزّل مراقبون تصريحات الناطقة باسم الرئاسة ضمن خانة شبهات الفساد التي يجب فتح تحقيق فيها وتحميل المسؤوليات بدل الاكتفاء بالتلميح، فيما يشتكي مواطنون من عدم حصولهم على المساعدات الحكومية نتيجة تدخل الأحزاب السياسية الحاكمة في تغيير وجهتها.

رشيدة النيفر

تم التلاعب في توزيع المساعدات الاجتماعية على ضعاف الحال

منجي الخضراوي

محرزية العبيدي تدخلت لفائدة محتكر مواد غذائية مدعمة

وكان القيادي في حركة نداء تونس منجي الحرباوي قد كشف في تصريح لـ"العرب" عن ضلوع معتمدين (مسؤولين محليين) منتسبين إلى حركة النهضة في تقديم المساعدات المالية للعائلات المعروفة بولائها للحركة، مؤكدا "النهضة تتحرك على مستوى جهوي لكسب الولاء سواء عبر الإعانات الاجتماعية أو عبر توزيع المواد الغذائية".

ووجه ناشطون وإعلاميون إلى عدد من قيادات حركة النهضة اتهامات بممارسة ضغوط على المسؤولين الحكوميين الموكل إليهم تحديد وجهة المساعدات الاجتماعية وصلت إلى حد التهديد بإقالتهم.

ونقلت وسائل إعلام تونسية عن شهود عيان أن القيادي في حركة النهضة ورئيس كتلتها بالبرلمان نورالدين البحيري هدّد بإقالة معتمد فوشانة عفيف زوينخ (مسؤول محلي) من منصبه بسبب رفضه إشراف الحركة الإسلامية على توزيع المساعدات الحكومية والحال أن توزيع هذه المساعدات هو من مهام المعتمد.

وتنص التراتيب القانونية في تونس على أن يتولى المسؤول الحكومي المحلي دون غيره الإشراف على توزيع المساعدات الاجتماعية على منظوريه في الدائرة الترابية التابعة له، فيما يعتبر أي تدخل في شؤونه شبهة فساد يعاقب عليها القانون.

وتختبر مثل هذه الممارسات مدى مصداقية الحكومة التونسية في تتبع المخالفين للقانون والضرب على أيادي الفساد داخل المؤسسات العمومية خاصة وأن رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ وضع شعار محاربة الفساد أولوية مطلقة.

وتأتي هذه الحادثة في وقت تعيش فيه حركة النهضة على وقع تراجع حادّ لشعبيتها، وفي ظل أزمة داخلية، كما يحمّلها طيف واسع من الشارع مسؤولية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة، على خلفية سوء إدارتها للأزمات منذ مشاركتها في الحكم في أعقاب ثورة يناير، وهو ما يدفع منتقديها إلى القول إن توجيه المساعدات إلى مقربين منها محاولة لاستعادة دعم أنصارها.

وفي حادثة مشابهة، كشف الصحافي التونسي منجي الخضراوي أن النائبة عن حركة النهضة محرزية العبيدي تدخلت لفائدة محتكر ينتمي إلى حزبها بولاية نابل بعد تغريمه من طرف فريق المراقبة الاقتصادية التابع لوزارة التجارة بسبب احتكاره للمواد الغذائية، في وقت تعاني فيه السوق من شحّ في المواد الأساسية المدعمة بينما تؤكد الحكومة على أن ضخها في الأسواق منتظم وليس هناك نقص من حيث كميات التزويد.

وأفاد الخضراوي في تدوينة نشرها على صفحته بالفيسبوك أن "النائبة محرزية العبيدي هي من تدخلت لفائدة المحتكر" مضيفا "اتصلت بي السيدة محرزية العبيدي وقالت إنها تدخلت لفائدة التاجر بعد إعلامها بتغريمه من قبل فرق الرقابة التابعة لوزارة التجارة وطلبت التخفيف عنه".

وأصدرت الحكومة التونسية مؤخرا مرسوما شدّدت فيه عقوبات زجر المحتكرين للسلع الأساسية المدعمة لتتراوح بين شهر وعامين سجنا إضافة إلى غرامة مالية تصل إلى 300 ألف دينار (100 ألف دولار).

ورغم أهمية هذه العقوبات، تبقى مسألة التطبيق، وتنفيذ هذه الأحكام الجديدة محل تشكيك، في ظل التدخلات السياسية لفائدة المحتكرين، فيما تشير مصادر إلى أن هؤلاء محميون من طرف أحزاب سياسية شاركوا في تمويل حملاتها الانتخابية. وأكد رئيس هيئة مكافحة الفساد شوقي الطبيب أن المحتكرين يستغلون أزمة كورونا للقيام بجرائم في حق المواطنين، موضحا أنه لا يمكن إنهاء الاحتكار والفساد إلا عبر محاسبة الفاسدين وتفكيك منظومة الفساد.

وكشف الطبيب أن الهيئة تلقت منذ 20 مارس الماضي إلى غاية 12 أبريل الجاري 6263 بلاغا عن شبهات فساد، حيث تصدرت العاصمة المرتبة الأولى بنسبة 12 في المئة.

وجاء الاحتكار في المرتبة الثانية من حيث عدد البلاغات بنسبة 23.73 في المئة من جملة البلاغات، أما المرتبة الأولى فتعلقت بالزيادة في الأسعار بنسبة 33.55 في المئة، والبيع المشروط بنسبة 5.62 في المئة وأغلب المبلغ عنهم هم التجار بنسبة 56.58 في المئة ثم شركات البيع بالجملة.

ودعا الرئيس التونسي قيس سعيّد في وقت سابق إلى مقاومة الاحتكار حيث إنه "فضلا عن أنه مرفوض في الحالات العادية فإنه يرتقي في ظل الأوضاع الحالية إلى جريمة حرب".

ورغم حديث سعيّد عن اعتبار المحتكرين مجرمي حرب ووجوب التعامل معهم وفق هذا الأساس ووعيد رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ للمحتكرين بتشديد العقاب، إلا أن هذا الخطاب لا يتماشى مع النص القانوني الذي يتم تطبيقه حاليا، حيث إن القانون ووفق الكثير من الآراء، لا يرتقي إلى الجرائم التي يقوم بها المحتكرون.

حكومة الوفاق ترفض الرقابة على تدفق السلاح التركي إلى ليبيا

طرابلس – بات واضحا أن مهمة "إيريني" التي تعني باللغة اليونانية "السلام" تتعارض ومساعي الحرب التي تقودها تركيا وتدعمها على الأراضي الليبية، حيث أعلن رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية فايز السراج رفضه المهمة الأوروبية لمراقبة حظر توريد الأسلحة إلى بلاده.

وقال السراج في رسالة بعثها إلى مجلس الأمن الدولي، إنه "لم يتم التشاور مع حكومة الوفاق حول العملية العسكرية كما تنص قرارات مجلس الأمن".

ويقول خبراء إن صمود ميليشيات الوفاق في طرابلس رهين بتدفق الأسلحة عليها، وهذا ما يفسر رفضها مهمة "إيريني" ، فيما يدعم القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر المقترح الأوروبي.

وانقلبت حكومة الوفاق مستقوية بالعتاد التركي وبعض التقدم الذي أحرزته الأسبوع الماضي في كل من صبراتة وصرمان على مخرجات مؤتمر برلين في ما يتعلق بلجان التواصل والحوار السياسي لحل الأزمة الليبية مندفعة صوب الحل العسكري على الرغم من اعتراف وزير داخليتها فتحي باشاغا بـ"استحالة تحقيق ميليشياته لنصر عسكري كامل في ليبيا".

وتواصل الحكومة التركية تهريب الأسلحة إلى ليبيا برّا وبحرا وجوّا، لتزويد الميليشيات الموالية لها في طرابلس، بهدف إطالة أمد الحرب بما يتناسب مع أجنداتها والمزيد من تعزيز وجودها في المنطقة. وسبق أن انتقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الاتحاد الأوروبي على خلفية قراره إطلاق مهمة الرقابة، قائلا "الاتحاد الأوروبي لا يملك أي صلاحية لاتخاذ قرار بشأن ليبيا"، مؤكدا أن بلاده ستواصل دعم حكومة طرابلس لتبسط سيطرتها على كامل ليبيا.

وشكك أردوغان في مساعي الدول الأوروبية لإحلال السلام في ليبيا قائلا "مهمة 'إيريني' لم تُطلق من أجل السلام في ليبيا، بل للدفاع عن مصالح الأوروبيين في أحد أغنى البلدان الأفريقية بالنفط والغاز".

ووثق تسجيل فيديو نشرته شبكة "بي.بي.سي" مطلع أبريل الجاري، ما تم تداوله من تقارير حول إرسال تركيا شحنات أسلحة لدعم ميليشيات حكومة الوفاق، ما يكشف أسباب رفض أنقرة لمساعي توسيع المهام الأوروبية لمراقبة حظر التسليح على ليبيا.

والعام الماضي ارتفع عدد السفن التركية التي تم ضبطها محملة بالسلاح إلى ليبيا، وتم الكشف في فبراير عن شحنة من الأسلحة والمعدات الحربية، فضلا عن 9 مركبات مدرعة تركية الصنع، ثم في شهر مايو تم اعتراض السفينة التركية "أمازون" التي عُثر على متنها على 40 مركبة قتال مدرعة، علاوة عن رصد طائرات محملة بالسلاح والعتاد، وخصوصا منها المسيّرة. وكشفت مصادر عسكرية ليبية أن طائرة شحن من نوع "بوينغ 747" حطت في مطار معيتيقة الدولي، الذي يبعد عن العاصمة الليبية طرابلس نحو 23 كلم، حيث أفرغت هي الأخرى شحنة من الأسلحة والذخائر الحربية وقطع الغيار.

رجب طيب أردوغان

الاتحاد الأوروبي لا يملك أي صلاحية لاتخاذ قرار بشأن ليبيا

وأعلنت السلطات التونسية في يناير عن حجز شحنة من الأسلحة الحربية تركية الصنع في جنوب البلاد، بالتزامن مع ارتفاع منسوب القلق في تونس من تداعيات التصعيد العسكري في ليبيا، والتدخّل التركي الذي يدفع نحو استدامة العنف والفوضى.

وسبق أن أكّد موقع "قطريليكس"، التابع للمعارضة القطرية، أن الدوحة لا تزال تواصل سياساتها التخريبية في دعم وتمويل الإرهاب والمتطرفين بالمنطقة، وكان آخرها دعم تركيا لتمويل ونقل 1200 من مقاتلي المرتزقة السوريين من شمالي سوريا، إلى معسكرات تدريب بالقرب من إزمير قبل نقلهم إلى ليبيا للمشاركة في القتال هناك، فضلا عن تورط الدوحة في تمويل نقل المقاتلين، الذين اعترفوا بالحصول على 2000 دولار شهريا للقتال في المنطقة. وأضاف الموقع القطري أن المقاتلين نقلتهم شركة طيران ليبية إلى مدينة مصراتة، للانضمام إلى الميليشيات، كما وصل 50 مدربا من شركة أمنية تركية خاصة "سادات" على صلة وثيقة بالحكومة التركية إلى العاصمة طرابلس، علاوة عن مدربين من الجيش التركي.

استنفار أمني في الجزائر تحسبا لانفلات تدابير كورونا

صابر بليدي

الجزائر – تحسبا لصعوبات محتملة في تنفيذ التدابير الإجرائية المطبقة في عموم محافظات الجمهورية، بسبب تفشي وباء كورونا، سخرت السلطات الأمنية الجزائرية 180 ألف عنصر أمن، يسهرون على تطبيق التدابير الأمنية المتعلقة بالحجر الصحي، لاسيما بعد دخول شهر رمضان.

وعمدت السلطات الجزائرية الى تسخير إمكانيات أمنية ضخمة من أجل تنفيذ إجراءات الحجر الصحي، حيث يسهر نحو ربع مليون عنصر أمن إلى جانب نحو 180 ألف دركي على تطبيق التدابير المعلنة خاصة في المناطق ذات الحجر الصارم. وأمام الضغط الاجتماعي والروحي الذي يفرضه شهر رمضان، أعلنت الحكومة الجزائرية عشية دخوله، عن تخفيف نسبي لتدابير الحجر، حيث رفع الحجر الشامل المطبق على محافظة البليدة منذ نحو شهر، كما تم تمديد ساعات الحركة في الولايات التسعة ومنها العاصمة إلى الخامسة مساء بعدما كان في حدود الثالثة زوالا.

وذكرت تقارير محلية أن السلطات الحكومية استشرفت حالة من القلق والقنوط لدى الكثير من الجزائريين، نتيجة صعوبات التكيف مع إجراءات الحجر، فضلا عن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها الجائحة على النشاط التجاري بشكل عام في البلاد. وبدأت بوادر انزعاج حقيقي لدى الكثير من السكان، لاسيما في ظل عدم تدخل الحكومة لمساعدة أو إنقاذ فئات اجتماعية مختلفة من خطر الإفلاس، بعد شل نشاطها لنحو شهرين، مما كبدها خسائر معتبرة بدأت تأثيراتها النفسية والاجتماعية تبرز في السلوكيات اليومية لأصحابها.

واتخذت الحكومة الجزائرية العديد من التدابير الصارمة من أجل فرض التباعد الاجتماعي ووقف تمدد عدوى الجائحة، فبعد حظر صلاة الجمعة والجماعة في المساجد، قررت تمديد القرار ليشمل صلاة التراويح والتهجد، كما أبقت على ساعات إخلاء الشوارع والأماكن العامة والالتحاق بالمنازل بين الساعة الخامسة للولايات المتضررة والساعة السابعة للولايات العادية، رغم صعوبة تنفيذ ذلك في الأحياء الشعبية خلال شهر الصيام.

واستغرب منتقدون للأداء الحكومي في تسيير الأزمة الصحية، تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي في بعض الفضاءات، بينما يتعمد حسب هؤلاء التقريب بين الجزائريين المتزاحمين في طوابير الحصول على حليب الأكياس أو كيس السميد، فضلا عن المحال التجارية التي باتت تعج بالزبائن ولا تطبق فيها إجراءات التباعد.

وغيبت الجائحة المرضية طقوسا ثابتة في التقاليد الجزائرية خلال شهر رمضان، حيث غابت لأول مرة منذ استحداثها "مطاعم الرحمة"، بقرار من السلطات الحكومية، تفاديا لأي مخاطر صحية، وباتت الجمعيات والمحسنين والهيئات العمومية، تعمل على إيصال الإفطار المذكور إلى المعنيين إلى غاية بيوتهم لكن إمكانيات التوصيل لا تسمح لها بذلك.

منشقون عن بوليساريو يندفعون صوب الرباط لتجاوز نزاع الصحراء المغربية

محمد ماموني العلوي

الرباط – يعتزم عدد من القيادات المنشقة عن جبهة بوليساريو الانفصالية تأسيس إطار سياسي جديد أطلقوا عليه حركة "صحراويون من أجل السلام"، البحث عن حل سلمي لقضية الصحراء المغربية عبر التواصل المباشر مع المغرب. وتضم الحركة السياسية الجديدة ضباطا ومسؤولين سابقين في جبهة بوليساريو، إلى جانب أبناء وأحفاد أعضاء الجماعة الصحراوية إبان الحقبة الاستعمارية الإسبانية، بالإضافة إلى طلاب الجامعات وعدد كبير من النشطاء المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلين عن المجتمع الصحراوي من داخل الإقليم وخارجه.

ويرى متابعون لملف النزاع الصحراوي أن التنظيم الجديد يعتبر تجربة غير مسبوقة تكسر نموذج بوليساريو الراديكالي في التعامل مع ملف الصحراء المغربية، وتسمح بزرع ثقافة التنوع السياسي والتعددية الحزبية في المجتمع الصحراوي. ويشير هؤلاء إلى أن فشل قيادة بوليساريو في تحقيق أي حل سياسي وعدم استقلالها عن الأجندات الجزائرية عمق غضب الصحراويين الذين يواجهون ظروفا حياتية مأساوية في مخيمات تندوف ودفعهم للتشكيك في تمثيل بوليساريو لهم.

معاناة في مخيمات تندوف

وتتخوف قيادة بوليساريو من انفلات قبضتها على المخيمات مع ارتفاع الأصوات الداعية إلى تجاوز خيارات القيادة الحالية إلى الانفتاح على المبادرات الدولية لوضع حد للخلاف مع الرباط. وتراهن حركة "صحراويون من أجل السلام"، التي تم الإعلان عن ميلادها في إسبانيا، على الحلول السلمية لوضع حد للخلافات بشأن الصحراء.

ويضع مؤسسو الحركة ضمن أهدافهم الأساسية تنظيم أول مؤتمر في فترة لا تتجاوز 24 شهرا، والتعريف بتصوراتهم من خلال الاتصال بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وكذلك حكومات إسبانيا والمغرب وجبهة بوليساريو، بالإضافة إلى الجزائر وموريتانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

> **حركة صحراويون من أجل السلام تراهن على الحلول السلمية لوضع حد للنزاع حول الصحراء المغربية**

ويبدو أن عددا كبيرا من المنتمين إلى الطرح الإصلاحي لهذه الحركة السياسية البراغماتية مقتنعون إلى حد معقول بمبادرة مقترح الحكم الذاتي التي أطلقها المغرب كحل سياسي يضمن كل حقوق المواطنة والتي اعتبرها مجلس الأمن الدولي ذات مصداقية. وتصر الرباط على أحقيتها في إقليم الصحراء وتقترح كحل حكما ذاتيا موسعا تحت سيادتها، فيما تطالب بوليساريو بتنظيم استفتاء لتقرير المصير، وهو طرح تدعمه الجزائر التي تؤوي لاجئين من الإقليم.